

فقه العبادات - حنفي

- 1 - الفرض : .

لغة : التقدير .

شرعا : هو ما يطلب فعله على وجه اللزوم ويحرم تركه ويعاقب عليه وتفوت الصحة بتركه .
وهو قسمان : .

آ - فرض قطعي : ويثبت به الفرض والحرام وهو ما كان قطعي الثبوت والدلالة كالأيات القرآنية والأحاديث المتواترة (١) التي لا تحتمل التأويل . وهو يوجب العلم والعمل ويکفر جاده . ومثاله : غسل الوجه للوضوء ومقتضى تركه التحرير .

ب - فرض عملي : ويثبت به الواجب وكراهة التحرير وهو ما كان قطعي الثبوت ظني الدلالة وهو ما يثبت بالأحاديث والآيات المؤولة لا يکفر جاده لكن مقتضى تركه عدم صحة العمل مع الإثم إن كان عمدا .

مثاله : اعتقاد مسح الرأس في الوضوء فرض قطعي أما المقدار المسموح من الرأس فهو فرض عملي .

وقد يكون الفرض بنوعيه : ركنا : وهو ما توقف عليه وجود العمل وكان داخلا في ماهيته كالركوع في الصلاة .

شرط : وهو ما توقف عليه وجود العمل وكان خارجا عن ماهيته كالوضوء في الصلاة .
والفرض بنوعيه إما فرض عين : وهو ما يلزم بفعله كل إنسان ولا يسقط بفعل البعض . وإنما فرض كفاية : وهو فرض على المجتمع المسلم يجب على البعض أن يقوم به فإن قصر أثر الجميع وإذا قام به البعض سقط عن الباقيين .

- 2 - الواجب : وهو ما كانت أدلة طنية من الحديث أو القياس ومقتضى تركه كراهة التحرير مع العمد وتجب الإعادة في الوقت . أما تركه سهوا فيسقط الإثم ويجب سجود السهو إن كان في الصلاة وقد يطلق الواجب ويراد به الفرض العملي . ويجب قضاوه إن فات .

- 3 - السنة : .

لغة : الطريقة .

شرعا : الطريقة المسلوكة في الدين من غير لزوم .

وهي في كل ما كان ظني الثبوت والدلالة من الأحكام أو ما كان طلبه غير جازم .
وهي نوعان : آ - سنة مؤكدة : وهي ما واطب عليه رسول الله ﷺ مع تركه مرة واحدة أو مرتين
ويلام تاركها عمدا ويؤجر فاعلها ويفيد تركها عمدا كراهة التنزيل .

ب - سنة غير مؤكدة : وهي ما فعله النبي A مرة وتركه أخرى . ولا يلزم بتركها كراهة بل خلاف الأولى . وحكمها : الثواب على فعلها وعدم اللوم على تركها . ومنها : المندوبات والمستحبات والتطوع والآداب .

- 4 - التحرير : وهو ما ورد النهي عنه بدليل قطعي . وهو ما يحرم فعله ويعاقب عليه ويطلب تركه لزوماً ويثاب على تركه .

- 5 - المكره : وهو ضد المحبوب من العمل . وهو لا يثبت إلا بدليل خاص . وهو نوعان :

آ - مكره تحريما : وهو مخالفة الواجب أو السنة الواردة بلفظ النهي . وهو إلى الحرام أقرب .

ب - مكره تنزيها : إذا كان الدليل يفيد النهي غير الجازم أو ما كان خلاف السنة غير النافية .

(1) الحديث المتواتر : هو ما رواه جمـع تحيل العادة تواظـؤهم على الكذب عن مثلهم من أول السند إلى منتهـاه على أن لا يختـل هذا الجـمع في أي طـبقة من طـبقـات السـند